

ورقة تقديمية للندوة الوطنية حول موضوع:

المستجدات التشريعية بين متطلبات الإصلاح ورهانات التنزيل

أولاً: تقديم عام

يشكل التشريع إحدى الركائز الأساسية لبناء دولة الحق والقانون، باعتباره الأداة التي تنظم العلاقات داخل المجتمع، وتحدد الحقوق والالتزامات، وتؤطر تدخل المؤسسات، وتضمن التوازن بين حماية المصلحة العامة وصون الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

وقد عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة دينامية تشريعية متواصلة همت مجموعة من المجالات، خاصة ما يرتبط بإصلاح منظومة العدالة، وتحديث المساطر القضائية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، وتطوير آليات الرقمنة، واعتماد بدائل جديدة في مجال السياسة الجنائية، فضلاً عن تحديث عدد من القوانين المرتبطة بالاستثمار، والإدارة، والحكامة، وحماية الحقوق.

وتأتي هذه المستجدات التشريعية في سياق وطني يتسم بتنامي الحاجة إلى قانون أكثر فعالية ووضوحاً، قادر على مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والرقمية، والاستجابة لتطلعات المواطن نحو عدالة قريبة، ناجعة، منصفة، وسريعة. غير أن أهمية هذه المستجدات لا تقاس فقط من خلال صدور النصوص القانونية، وإنما من خلال مدى قابليتها للتطبيق، وقدرتها على إحداث أثر عملي ملموس داخل المؤسسات وفي حياة المرتفقين.

ومن هذا المنطلق، فإن موضوع: "المستجدات التشريعية بين متطلبات الإصلاح ورهانات التنزيل" يكتسي أهمية بالغة، لأنه يضعنا أمام سؤال مركزي يتعلق بالعلاقة بين النص القانوني والواقع العملي، وبين الإرادة الإصلاحية من جهة، وشروط التنفيذ المؤسسي والبشري والتقني من جهة أخرى.

ثانياً: إشكالية الندوة

تنطلق هذه الندوة من إشكالية محورية مفادها:

إلى أي حد استطاعت المستجدات التشريعية الحديثة أن تستجيب لمتطلبات الإصلاح القانوني والمؤسسي، وما هي أبرز الرهانات التي تعترض تنزيلها الفعلي على أرض الواقع؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، من بينها:

- ما هي الخلفيات الدستورية والمؤسسية التي تحكم الدينامية التشريعية الراهنة؟
- هل تستجيب المستجدات التشريعية الحالية لمتطلبات الأمن القانوني والقضائي؟
- ما مدى قدرة النصوص الجديدة على تحقيق النجاعة وتبسيط المساطر؟
- ما هي الصعوبات العملية التي تعترض تنزيل هذه المستجدات؟
- كيف يمكن ضمان التوازن بين سرعة الإصلاح وحماية الحقوق والضمانات؟
- ما دور التكوين، والموارد البشرية، والرقمنة، والتواصل القانوني في إنجاح التنزيل؟

ثالثا: أهمية الموضوع

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه لا يكتفي بدراسة المستجدات التشريعية من زاوية نظرية، بل يسعى إلى مقارنة الإصلاح التشريعي باعتباره مساراً متكاملًا يبدأ من إعداد النص وصياغته، ويمر عبر مناقشته والمصادقة عليه، ثم يصل إلى المرحلة الأهم، وهي مرحلة التطبيق والتنزيل.

فقد أثبت الواقع أن جودة التشريع لا تتحقق فقط بحدائثة مضمونه، وإنما كذلك بوضوح صياغته، وانسجامه مع باقي النصوص القانونية، وملاءمته للدستور والاتفاقيات الدولية، وقابليته للتطبيق من قبل المؤسسات المعنية. كما أن أي إصلاح تشريعي يظل محدود الأثر إذا لم تواكبه إمكانيات بشرية ومادية وتقنية، وتكوين مستمر للفاعلين، وتواصل فعال مع المواطن.

وتزداد أهمية الموضوع في ظل التحولات التي تعرفها منظومة العدالة، خاصة ما يتعلق برقمنة الإجراءات، وتحديث المساطر، واعتماد العقوبات البديلة، وإصلاح السياسة الجنائية، وتبسيط الولوج إلى القضاء، وهي كلها أورايش تستدعي نقاشاً علمياً ومؤسسياً هادئاً ومسؤولاً.

رابعاً: أهداف الندوة

تهدف هذه الندوة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. تسليط الضوء على أبرز المستجدات التشريعية الراهنة ومبرراتها الإصلاحية.
2. تحليل العلاقة بين الإصلاح التشريعي وتحقيق الأمن القانوني والقضائي.
3. مناقشة مدى انسجام النصوص الجديدة مع حاجيات المجتمع ومتطلبات الحكامة.
4. الوقوف عند الإشكالات العملية المرتبطة بتنزيل المستجدات التشريعية.
5. إبراز دور القضاء، والإدارة، وهيئات الدفاع، والمؤسسات العمومية، والباحثين في إنجاح الإصلاح.
6. اقتراح توصيات عملية من شأنها تجويد النصوص القانونية وتحسين آليات تنزيلها.
7. تعزيز ثقافة النقاش القانوني الرصين حول التشريع باعتباره مدخلاً للإصلاح والتنمية.

خامساً: محاور الندوة

يمكن مقارنة موضوع الندوة من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: المستجدات التشريعية وسؤال الإصلاح القانوني

يركز هذا المحور على دراسة دوافع الإصلاح التشريعي، ومدى ارتباطه بالتحولات الدستورية والمؤسسية والاجتماعية. كما يتناول مسألة جودة النص القانوني، ووضوح الصياغة، وانسجام التشريعات، وأثر ذلك على تحقيق الأمن القانوني والقضائي.

المحور الثاني: إصلاح منظومة العدالة في ضوء المستجدات التشريعية

يتناول هذا المحور المستجدات المرتبطة بالمساطر القضائية، والعدالة الجنائية، وضمانات المحاكمة العادلة، وتبسيط الإجراءات، وتقريب القضاء من المواطن. كما يناقش مدى قدرة الإصلاحات الجديدة على تحقيق التوازن بين النجاعة القضائية وحماية الحقوق.

المحور الثالث: الرقمنة والتحديث التشريعي

يعالج هذا المحور أثر التحول الرقمي على التشريع والممارسة القضائية والإدارية، خاصة ما يتعلق بالتبليغ الإلكتروني، وتبادل المعطيات، وتدبير الملفات رقمياً، وتسهيل الولوج إلى الخدمات. كما يطرح الإشكالات المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية، وضمان المساواة في الولوج إلى العدالة الرقمية.

المحور الرابع: رهانات التنزيل المؤسساتي والعملي

يركز هذا المحور على الصعوبات التي تواجه تطبيق المستجدات التشريعية، سواء على مستوى الموارد البشرية، أو الإمكانيات التقنية، أو التنسيق بين المؤسسات، أو التكوين والتأهيل، أو اختلاف الممارسة بين الجهات والمحاكم والإدارات.

المحور الخامس: تقييم أثر التشريع وآفاق التطوير

يتناول هذا المحور أهمية تتبع أثر النصوص القانونية بعد دخولها حيز التطبيق، وقياس مدى فعاليتها في معالجة الإشكالات التي وضعت من أجلها. كما يفتح النقاش حول آليات التقييم، والتعديل، والتجويد المستمر للمنظومة التشريعية.

إن موضوع "المستجدات التشريعية بين متطلبات الإصلاح ورهانات التنزيل" يضعنا أمام معادلة دقيقة، مفادها أن الإصلاح التشريعي لا يكتمل بمجرد صدور النص، وإنما يكتمل عندما يجد هذا النص طريقه إلى التطبيق السليم، وعندما يلمس المواطن أثره في الواقع.

فالتشريع الجيد هو ذلك الذي يجمع بين وضوح القاعدة القانونية، وعدالة المضمون، وفعالية التطبيق، وقابلية التقييم والتطوير. أما التنزيل الناجح فهو الذي يجعل من القانون أداة لخدمة المواطن، وتعزيز الثقة في العدالة، وترسيخ دولة الحق والمؤسسات.

ومن هنا، تشكل هذه الندوة مناسبة علمية ومؤسسية لفتح نقاش جاد حول واقع المستجدات التشريعية وآفاقها، والبحث في السبل الكفيلة بتحويل الإصلاح القانوني من نصوص ومقتضيات إلى ممارسة عملية ناجعة، عادلة، ومنسجمة مع تطلعات المجتمع.